العلاقات الجزائرية– الامريكية

١٩٦٢–١٩٩٥

د. سعد توفيق عزيز البزاز
مدرس/ جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم التاريخ

مستخلص البحث

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلال الجزائر على تفعيل دورها ونفوذها فيه، مع إنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي لفرنسا في الجزائر، إلا أن نفوذها السياسي والاقتصادي، فرض باستمرار، فتجتمع لنا كافة الأسباب للاعتقاد بأن الجزائر، لم تكن مجالاً مقفلاً للنفوذ الأمريكي في أي حقبة من الحقب المعاصرة.

مرت العلاقات الجزائرية الأمريكية بمرحلتين مهمتين: المرحلة الأولى مابين عامي (١٩٦٢–١٩٧٨) وامتازت هذه المرحلة بتوتر العلاقات السياسية بين الطرفين. أما المرحلة الثانية فكانت مابين عامي (١٩٩٢–١٩٩٥) وامتازت هذه المرحلة بتحسن العلاقات السياسية بين الطرفين وصلت الى حد تبادل الزيارات بين الجانبين، الا ان موقف الولايات المتحدة كان متذبذباً من الأحداث التي وقعت في الجزائر فكانت تارة تدعم المجلس الاعلى للدول وتارة تدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ ولكنها كانت ترى ضرورة الحفاظ على حليف ستراتيجي مهم في الوطن العربي والقارة الأفريقية بغض النظر عن من يحكم الجزائر.

المقدمة

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ استقلال دول المغرب العربي على تفعيل دورها ونفوذها في هذه الدول، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي لفرنسا فيه، أو على الأقل لم ترغب في ذلك، إلا أن نفوذها السياسي، كان قوياً على الدوام، وفرض باستمرار، على أن يؤخذ رأيها في الحسبان بسياسات الدول المغاربية، وإذا أضفنا الى ذلك حرص

الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب العربي من خلال عشرات المراكز الثقافية المزروعة في مدن دول المغرب العربي، وبالذات الجزائر والمتعاظمة انتشاراً وتأثيراً، والمزاحمة المستمرة للرأسمال والاستثمارات الفرنسية والألمانية، من قبل الاستثمارات الامريكية، والمنافسة التجارية لأوربا على السوق المغاربية، ولاسيما الصناعات الالكترونية، وفي صادرات القمح، اجتمعت لنا كافة الاسباب للاعتقاد بأن دول المغرب العربي، وبخاصةً الجزائر، لم يكن مجالاً مقفلاً للنفوذ الأمريكي في أي حقبة من الحقب المعاصرة، غير أن الولايات المتحدة الامريكية لم تنظر الى دول المغرب العربي، بأنها مجرد سوق لمنتجاتها وبضائعها أو مجالاً لنفوذها الثقافي وحسب بل موقعاً استراتيجياً عسكرياً يتحكم في المدخل الغربي للبحر الابيض المتوسط.

تناول البحث أربعة محاور: المحور الأول تحدث عن الأهمية الستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وعن الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في السياسة الطاقوية الأمريكية . أما المحور الثاني فبحث في العلاقات الجزائرية –الامريكية بين عامي (١٩٦٢-١٩٧٨)، وأسباب تدهور العلاقات السياسية بين الجانبين. اما المحور الثالث فتناول العلاقات الجزائرية– الامريكية بين عامي (١٩٧٩-١٩٩٢) وأسباب تحسن تلك العلاقات والتي وصلت الى حد تبادل الزيارات بين الجانبين .اما المحور الرابع فتحدث عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأحداث التي وقعت في الجزائر بين عامي (١٩٩٢-١٩٩٥) وكيفية تعاملها مع الأزمة الجزائرية للحفاظ على مصالحها الستراتيجية.

الأهمية الستراتيجية للجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

تكمن الأهمية الستراتيجية للجزائر بأنها تتوسط دول المغرب العربي وتشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي ومن الصعب بناء

مشروع سواء كان اقتصادياً او سياسياً او امنياً في هذه المنطقة دون مشاركتها، ومن جهة أخرى تنتمي الجزائر الى دول حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ كما جعل منها الجغرافية رافداً من روافد الحضارة المتوسطية وأصبحت محوراً هاماً للتبادل والتعاون مع القارة الأفريقية، ويتجلى ذلك في ربط اسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر عبر اسبانيا، وايطاليا حيث انه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز الطبيعي الى اوربا وسيلتقي بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من ايران الى اوروبا.

كما إن للجزائر دور في التعامل مع ظاهرة الحركات الإسلامية المسلحة حيث انتقلت من مرحلة الحرب الأهلية بين الجيش والإسلاميين الى مرحلة السلم والمصالحة الوطنية. ونظراً لموقعها على البحر الأبيض المتوسط فهي تعد شريكاً ستراتيجياً هاماً لحلف الشمال الأطلسي (NATO) كحلقة أرضية وبحرية بين جنوب اوروبا وشمال أفريقيا وكبوابة ستراتيجية نحو دول الساحل الافريقي، ونظراً للاكتشافات النفطية الهائلة في الجزائر جعل السياسة الطاقوية للولايات المتحدة تفكر في تنويع مصادر امداداتها للنفط من الجزائر وذلك لتجنب الصدامات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط، فضلاً عن المكانة التي كسبتها الجزائر في سوق الطاقة العالمي بسبب:

١. إنها واحدة من أهم مصادر النفط (الآمنة) البديلة عن تلك غير (الآمنة) في الشرق الأوسط.
٢. إن الجزائر عضواً نشيطاً ومنضبطاً داخل منظمة اوبك.
٣. موقع الجزائر المهم والقريب من منابع النفط الأفريقية المهمة بالنسبة للولايات المتحدة.
٤. ضخامة احتياطيات الغاز الطبيعي حيث تعد ثالث دولة مصدرة للغاز.
٥. ضخامة الاستثمارات النفطية في الجزائر جعلها محط أنظار الشركات النفطية في الولايات المتحدة.

٦. أهمية قطاع المحروقات في الجزائر كونه مادة أساسية يعتمد عليه اقتصاده القومي[١].

العلاقات الجزائرية- الامريكية

أولاً: ١٩٦٢-١٩٧٨

يحب الجزائريون التذكير بأن الرئيس الامريكي جون كينيدي عندما كان سيناتوراً عام ١٩٥٧ أعلن تأييده لاستقلال الجزائر .وبعد استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ استقبل الرئيس كينيدي الرئيس الجزائري احمد بن بلة[٢] في البيت الأبيض لكن الزيارة فقدت بريقها بسبب الزيارة التي قام بها بن بلة الى العاصمة الكوبية هافانا[٣]. ثم كرر الرئيس الجزائري احمد بن بلة زيارته الى الولايات المتحدة الامريكية ودارت بينه وبين الرئيس الأمريكي محادثات حول شاه ايران الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة اما الجزائر فقد كانت تدعم المعارضين الإيرانيين، كما دار بين الجانبين موضوع إيواء الجزائر لمعارضين الولايات المتحدة. إلا أن تلك المحادثات لم تفض الى اتفاق فقد انتقد الجانب الامريكي الرئيس الجزائري حول ايواء المعارضين للولايات المتحدة وقال: ((لديك من البؤس والفقر في الجزائر وتريد أن تحرر العالم، حرر جماعتك أولاً وأخرجهم من البؤس الذي هم فيه)) فقال له الرئيس احمد بن بلة: ((انا أريد أن أحرر العالم كله من البؤس وليس الجزائريين فقط))[٤]. وجرت عدة مفاوضات دامت عدة سنوات للتوصل الى اتفاق لاستيراد الغاز الجزائري، وقد تم ذلك:

١. في ٩/ تشرين الأول /١٩٦٩، عندما توصلت شركة سوناطراك (الشركة الوطنية للبحوث والإنتاج والنقل والتحويل والتسويق للهيدروكاربونات) الى توقيع عقد كبير لتصدير الغاز الطبيعي المسال الى شركة الباسو الأمريكية بـ ١٠ مليارات متر مكعب سنوياً لمدة ٢٥ عاماً، وقد أدى توقيع هذا العقد مع شركة الباسو الى فتح الطريق أمام المفاوضات التي

كانت جارية حينذاك مع شركات أخرى بحيث أن شركة سوناطراك تمكنت من توقيع عدة عقود لبيع الغاز الطبيعي المسال مع عدة شركات امريكية كما سنرى.

لقد شمل عقد عام ١٩٦٩ على سعر فوب قاعدي مقداره (٠,٣٠٥) دولار للمليون وحدة حرارية يتم تأشيرها على معدل (٢٠%) من تطور الأسعار الصناعية في الولايات المتحدة، كما نص الاتفاق على مراجعة السعر حالما يتم تشغيل مصنع تسييل الغاز الطبيعي المسال (رقم -١- في ازيو)، وهو المصنع الذي سيتم شحن الغاز الى الباسو. وقد بدأ تشغيل هذا المصنع في شباط عام ١٩٧٨ وتم شحن اول شحنة نظامية الى الباسو في ٣١/ آذار/ ١٩٧٨، وابتداءاً من تموز عام ١٩٧٨ بدأت سوناطراك والباسو مفاوضاتها من أجل مراجعة الشروط المالية للعقد بحيث يتم أخذ الكلفة النهائية للمصنع وللتغييرات العميقة التي طرأت في سوق الطاقة العالمي وأفضت المفاوضات بين الطرفين الى توقيع ملحق بالعقد في ١١/ ايار/ ١٩٧٩، يعدل شروط الصيغة السعرية حيث أصبح السعر القاعدي للغاز هو (١,٧٥) دولاراً للمليون وحدة حرارية ابتداءاً من الأول من تموز عام ١٩٧٩، غير أن تعيين بلقاسم نبي، وزيراً للطاقة والصناعات البتروكمياوية في الجزائر خلفاً لسيد أحمد غزالي[٥] في ٨/ اذار/ ١٩٧٩ أدى الى حصول تغيير في الوضع ففي أيار عام ١٩٧٩ صرح الوزير الجديد: ((بأن عقد عام ١٩٦٩ جعل الجزائر تخسر بين بدء شحنات الغاز في آذار عام ١٩٧٨ والأول من تموز عام ١٩٧٩ نحو ٢٩٠ مليون دولار)) وأضاف :((إن استمرار تنفيذ عقد عام ١٩٦٩ يعني خسارة الجزائر لمبلغ مليون ونصف دولار يومياً))[٦].

لقد أدى هذا التصريح الى استجواب الوزير السابق، من قبل الجمعية الوطنية (البرلمان) في ٢٢/ أيار/ ١٩٧٩، وإنشاء لجنة للتحقيق، وبعد عدة أشهر من الشهادات، وضعت اللجنة تقريرها أمام الجمعية الوطنية

(البرلمان)، التي إستنتجت بعد عدة مناقشات، ويمكن تلخيصها على الشكل الآتي:

أ. إن الجزائر قد تعرضت الى خسائر مالية نتيجة للشروط السعرية التي نص عليها عقد عام ١٩٦٩، غير أن اللجنة لم تحدد مدى الخسائر.

ب. إن الجزائر عانت من الخسارة حتى مع مراجعة الاسعار.

ج. عزت لجنة التحقيق الخسائر الى شركة الباسو التي لم يتحل ممثلوها بالروحية التي ينبغي أن تسود هذا الضرب من العلاقات التعاقدية والذين ضحوا نتيجة لجشعهم بالتعاون من أجل نهب ثروات البلد، وقد وجدت شركة سوناطراك نفسها مضطرة بأن تقبل السعر المعروض عليها (نتيجة لأوضاع خاصة) وقد أدى ذلك تردد الشركات الأخرى في التعاقد مع سوناطراك، وذلك لأن فرنسا حرضت باقي الدول على عدم شراء النفط والغاز الجزائري وبعبارة أخرى فان الباسو التي كانت أول من تعاقد مع سوناطراك إتهمت باستغلال الظروف وبفرض شروطها على سوناطراك[٧].

لقد تراجعت شركة الباسو الامريكية بصورة نهائية عن مشروعها لشراء الغاز الطبيعي الجزائري عام ١٩٧٩، علماً بأن العقد الموقع بين الجانبين إنتهى في الأول من نيسان عام ١٩٨٠. والجدول التالي يبين حجم التبادل التجاري بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال الأعوام ١٩٧٧-١٩٧٩.

حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية بين عامي ١٩٧٧-١٩٧٩ (مليون دولار)[٨]

السنوات	الصادرات الامريكية الى الجزائر	الصادرات الجزائرية الى امريكا

١٩٧٧	٥٢٦,٥٠	٣٠٦٤,٥
١٩٧٨	٣٧٤	٣٤٨١,٦
١٩٧٩	١٥٧,١	٤٩٤٠,٢

لم يؤثر ذلك في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، فلقد قامت شركات امريكية أخرى بتقديم عروضها بدلاً من شركة الباسو واستئناف شحن الغاز الجزائري الى الولايات المتحدة أي شركات (كونسوليديتد ناتشور للغاز– وكولومبيا غاز سيستم– ساوترن ناتشور الريسورسز)، إلا أن الحكومة الامريكية اعطت الاحقية لشركة ترانكلاين للغاز التابعة لشركة بانهاندل لإكمال عقد شركة الباسو، علماً بأن (شركة بانهاندل) تعاقدت مع شركة سوناطراك على شراء الغاز الطبيعي المسال في ١٧/ايلول/١٩٧٥[٩].

٢. وفي ١٧/ ايلول/ ١٩٧٥ تم التوقيع على عقد لشراء الغاز الطبيعي الجزائري بين شركة سوناطراك وشركة بانهاندل الامريكية بسعر (١,٣٠) دولار للمليون وحدة حرارية على أن تزيد شركة سوناطراك شحناتها من الغاز الطبيعي بمقدار (٤,٥ مليار متر مكعب) سنوياً. إلا أن الأخيرة لم تلتزم بنصوص العقد، مما أجبر شركة بانهاندل على تقديم شكوى الى غرفة التجارة الدولية في باريس يوم ١/ تموز/ ١٩٨٢، أوضحت فيه أن شركة سوناطراك، كان بمقدورها منذ زمن أن تشحن لها كميات كبيرة من الغاز، الى "محطة تشالز" في ولاية لوزيانا وقد أصبحت شركة بانهاندل جاهزة للاستلام الكمية المقررة منذ ٧/آب/ ١٩٨١، الا ان الشركة الامريكية عادت وسحبت الشكوى بعد تنفيذ شركة سوناطراك لبنود العقد.

٣. وقعت شركة سوناطراك اتفاقاً مع شركة ديستريغاز بوسطن عام ١٩٧٦ لبيع الغاز الجزائري، وقد وصلت مشتريات الشركة الامريكية الى (مليار ونصف متر مكعب) سنوياً، وقد وقعت ديستريغاز على ملحق لتعديل

سعر الغاز في ٣١/ تموز/ ١٩٨٢ والبالغ (٤,٧٧) دولار للمليون وحدة حرارية بدل من ٣,٩٢ دولار[١٠] .

إن ما يمكن ملاحظته منذ تلك التواريخ الموقعة بين الجانبين الجزائري والامريكي والى حجم المبادلات التجارية بين الجانبين، ان الولايات المتحدة كانت تنظر الى الجزائر بقلق نتيجة الدور السياسي الذي كان يقوم به الرئيس هواري بومدين والذي حكم للفترة مابين عامي (١٩٦٥-١٩٧٨)[١١] سواء على صعيد القارة الأفريقية ومنظماتها الإقليمية (منظمة الوحدة الأفريقية أو على صعيد العالم الثالث ام على صعيد منظمة دول عدم الانحياز)، والذي كان يكشف باستمرار خطورة الدعم الأمريكي لإسرائيل[١٢].

حقاً إن الاهتمام الأمريكي بالجزائر كان لا ينصرف الى دورها السياسي الإقليمي فقط، بل الى دورها كبلد منتج للطاقة وسقف الإنتاج فضلاً عن الدور السوفيتي(سابقاً) الذي لم تكن تنظر إليه الولايات المتحدة بارتياح ونقصد به العلاقة السياسية والعسكرية المتنامية بين الجزائر والاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وكانت ترى فيه بداية لاختراق سوفيتي جديد لضفة المتوسط[١٣].

فقد جاء موقف الجزائر تجاه وجود الأسطول الأمريكي السادس في حوض البحر الأبيض المتوسط عام ١٩٦٧ حيث أعلن الرئيس بومدين بأنه اذا ظل الأسطول الأمريكي يلعب دوره في البحر فإن الجزائر لن تكتفي بالموافقة على وجود الأسطول السوفيتي وإنما ستدعو الى زيادته لخلق حالة من التوازن في المنطقة، وكانت الحكومة الجزائرية تؤكد دوماً ان وجود الأسطول السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط هو لدعم التعاون مع الدول العربية ولحماية توازن القوى في الشرق الأوسط، ففي ١٩/ حزيران/١٩٦٧ القى بومدين خطاباً جاء فيه: ((إن الاسطول السادس الامريكي يرابط في كامل أجزاء البحر المتوسط من جبل طارق الى البحر الأحمر، هذا الأسطول السادس إنما كان وجوده على أسس ستراتيجية عالمية، ومخطط

قام ليشمل أجزاء الوطن العربي من مدينة طنجة الى الخليج العربي هذا المخطط مخطط امبريالي انجلو–أمريكي)) لذا طالب بومدين بانسحاب الأسطول الأمريكي السادس وحده من البحر الأبيض المتوسط حتى تصبح هذه المنطقة آمنة وسالمة إلا أن أمريكا لم تستجب لطلب الانسحاب واستمر توتر العلاقات بين الجانبين[١٤].

واثر تأميم الممتلكات والشركات الفرنسية عام ١٩٧١ وحقول النفط خاصة لم يمضي وقت قصير حتى تمكنت الشركات الأمريكية أن تتغلغل في قطاع النفط والغاز الجزائري وكذلك في تجارة الجزائر الخارجية، وقد عبرت عن ذلك صحيفة (نيويورك تايمز) في ملحقها الأسبوعي عام ١٩٧٢ وقالت: ((إن الوجود الأمريكي في الجزائر هو أهم وأضخم وجود اقتصادي في القارة الأفريقية، رغم عدم وجود علاقات سياسية بين البلدين منذ عام ١٩٧٦)) وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الجزائر من اجل إجراء إصلاحات اقتصادية بمقتضى سياسة صندوق النقد الدولي، الأمر الذي يحول الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق ولكن الحكومة الجزائرية زمن رئيس الوزراء عبدالسلام بلعيد (١٩٩٢-١٩٩٣)[١٥] قاومت الضغوط الأمريكية لقبول برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، ورأت الحكومة الجزائرية ضرورة الانتقال التدريجي الى اقتصاد السوق تحت إشراف دقيق للحكومة طبقاً لنظام صارم للتقشف[١٦].

ثانياً: ١٩٧٩-١٩٩٢

إن مجيء الشاذلي بن جديد (١٩٧٩-١٩٩٢)[١٧] خليفةً للرئيس بو مدين في الحكم، غير النظرة الأمريكية السابقة، وقد مهدت الوساطة التي قامت بها الجزائر من أجل الإفراج عن الـ ٥٠ دبلوماسي أمريكي احتجزو في طهران في ٤/تشرين الثاني/١٩٧٩ الى اقامة علاقات حسنة وطيبة مع الولايات المتحدة[١٨]. وقد زار مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية

الـ"C.I.A" آنذاك جورج بوش (Joorg Booch) الجزائر عام ١٩٨٢ وتابع مسألة زيادة النشاط الاسلامي في الجزائر (حركة بويعلي)[١٩] والأزمة مع ليبيا والقى محاضرة في كلية الشرطة الجزائرية جاء فيها: ((إن الخطر الذي يهدد الجزائر يكمن في التيار الاصولي وليبيا....))، كما قام الرئيس بن جديد باستغلال تدهور العلاقات الامريكية–المغربية بسبب قيام الاخيرة بالدخول مع ليبيا فيما عرف (بالوحدة العربية الأفريقية) وقام الرئيس بن جديد في عام ١٩٨٥، بزيارة الولايات المتحدة لتدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين، حتى انه قال: ((لقد عرفت اين تكمن مصلحة الجزائر))[٢٠].

لقد استقبل الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Rigan) الرئيس الجزائري في حديقة البيت الابيض وعزف النشيدين الجزائري والأمريكي، إذ صرح الرئيس الأمريكي قائلاً: ((إن أمريكا ترحب بك كصديق أيها الرئيس، لكونك زعيم ثاني أكبر دولة افريقية، وزعيماً معترفاً به في العالم العربي والأفريقي ودول عدم الانحياز))، واثنى الرئيس الأمريكي على الجزائر ودعا الى إقامة لجنة اقتصادية دائمة بينهما وتوقيع اتفاق ثقافي، وأعلن إن المؤسسات الامريكية التعليمية ستكون مفتوحة لترحب بالطلاب الجزائريين ليتعلموا التكنولوجيا والتنمية[٢١].

أما الرئيس الرئيس بن جديد فقد أشار الى ان العلاقات بين الجزائر وأمريكا قديمة، فقد بدأت بعد استقلال أمريكا. ولهذا كان من الطبيعي أن تستأنف العلاقات والحوار معها بعد استقلالنا. وأعلن تمسك الجزائر بمبادئ الأمم المتحدة لتحقيق السلام والتنمية لجميع دول العالم، كما ذكر الرئيس بن جديد في حديث لصحيفة "واشنطن بوست" الامريكية إن هدف الجزائر الأساسي هو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وقد أكد الرئيس بن جديد للإدارة الامريكية أن الجزائر تأمل من الأمريكيين موقفاً متفهماً وغير منحاز لحرية الشعب الفلسطيني في الاستقلال. وقد شجع الرئيس الأمريكي

ريغان موقف الجزائر النشط بعملية السلام في الشرق الأوسط مع أمله طبعاً في أن تلتزم واشنطن بموقف غير منحاز وتراعي مصالحها في المنطقة[٢٢].

وقع الجانبان على اتفاقية للتعاون في المجال العسكري حيث أكد الرئيس بن جديد أن الجزائر اشترت الأسلحة للأغراض الدفاعية دون ان يكون لديها نيات عدوانية .أما في الجانب الاقتصادي فقد كانت الولايات المتحدة تستورد من الجزائر ما قيمته (٣,٥) مليار دولار، وقد أملت الولايات المتحدة ان تستورد الجزائر المزيد من تكنولوجيتها في مجالات الزراعة والري. كما اجتمع الرئيس بن جديد مع وزير الطاقة الأمريكي لبحث موضوع تصدير الغاز الجزائري الى الولايات المتحدة[٢٣].

لقد زاد اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بمنطقة المغرب العربي في بداية التسعينات من القرن الماضي لظروف وعوامل عديدة أبرزها:

١. زوال الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، يضاف الى ذلك أن علاقات الولايات المتحدة كانت قوية وتاريخية بدول المغرب العربي خاصةً بعد اعتراف سلاطين المغرب العربي باستقلال الولايات المتحدة قبل أكثر من قرنين، وأول من أبكروا في إقامة علاقات دبلوماسية معها، كذلك إن قيادات الحركة الوطنية هم أول من راهنوا على بروز الدور الأمريكي في العالم.
٢. أزمة الخليج والاجتياح العراقي للكويت في ٢/آب/١٩٩٠,
٣. الأزمة الليبية– الامريكية خاصةً بعد الرعاية الليبية لفصائل الثورة الفلسطينية، والحركة الثورية المسلحة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يضاف الى ذلك تفجير الطائرة الامريكية في قرية لوكربي الاسكتلندية، ومساندتها لما سمى آنذاك بـ (الارهاب الدولي).
٤. الانقلاب العسكري في الجزائر عام ١٩٩٢، الذي أيدته الولايات المتحدة ضمنياً بوصفه يحفظ لها مركزها ومصالحها السياسية في المنطقة

ودعمها للتيار (الامازيغي– الفرانكفوني) في الجزائر إلا أنها منعت مواطنيها من السفر الجزائر بسبب تردي الأوضاع الأمنية فيها[٢٤].

ثالثاً: ١٩٩٢-١٩٩٥

ابتدأت الأزمة الجزائرية في ٥/تشرين الأول /١٩٨٨ حيث خرج الشعب الجزائري في انتفاضة عارمة عرفت (بإنتفاضة الخبز) نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فخرج الرئيس الشاذلي بن جديد ليعلن أمام الشعب القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ففي ٢٣/شباط/١٩٨٩ صوت الشعب الجزائري لصالح الدستور وحدد تاريخ ١٢/حزيران/ ١٩٩٠ إجراء الانتخابات البلدية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحدد بعد مد وجزر من الحكومة الجزائرية موعداً للاجراء الانتخابات التشريعية والتي فازت بها ايضاً الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث قام الجيش بإلغاء الانتخابات وإجبار رئيس الجمهورية على الاستقالة عندئذ دخلت البلاد في دوامة الحرب الأهلية بين الجيش والإسلاميين المتمثلين بالجبهة الإسلامية للإنقاذ.

يبدو أن الولايات المتحدة الامريكية كانت على علم بالمشاكل التي وقعت في الجزائر عام ١٩٩٢ وذلك بسبب التقرير الذي نشره (غراهام فولر) وهو مسؤول صياغة التوقعات البعيدة الأمد في الاستخبارات المركزية (C.I.A) بين عامي (١٩٨٢-١٩٨٧) فقد نشرت صحيفة الواشنطن بوست عن لسانه عام ١٩٩٠: ((إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ ستستلم السلطة حتماً وبطريقة مطلقة وذلك بسبب العوامل التي خلقت الجبهة وأوجدتها على الأرض مثل الفساد وفقدان الديمقراطية والبطالة والإسكان، وإذا نجحت الحكومة الجزائرية في حل تلك المشاكل فستنتهي حتماً الجبهة الإسلامية للإنقاذ))[٢٥].

ثم خرجت الناطقة باسم الخارجية الامريكية (ماركريت توتويلر) الذي ايدت الانقلاب العسكري في الجزائر وقالت في ١٤/ كانون الثاني/١٩٩٢ :

((إننا لن نؤيد أي طرف عما إذا كان المجلس الأعلى للدولة دستورياً ام لا))، وقالت أيضاً: ((إن الولايات المتحدة الامريكية تؤيد دائماً العملية الديمقراطية في الجزائر وأي دولة من الدول التي تتجه نحوها)) لكن يبدو إن نتيجة التطورات السياسية في الجزائر قد أوقفت العملية الديمقراطية وتوقف العمل بالدستور والذي يخول المجلس الأعلى للدولة حق التصرف اما بشأن الانتخابات فإن الخارجية الامريكية لا تستطيع أن تتنبأ بما سيحدث وهل ستتم الانتخابات أم لا، وان كانت الدلائل تجمع على أنها لم تتم مما دعا ماركريت الى القول: ((إن الدستور الجزائري ينص على تشكيل سلطة عليا على نمط السلطة التي تتولى المسؤولية الآن والتي يتولى رئيس الوزراء والوزراء مسؤولية تسيير أمور الدولة مع قيام ما يسمى بـ (المجلس الأعلى للدولة)، وان هذا المجلس يضم أعلى القادة العسكريين ورجال الأمن وأعضاء آخرين)) وبالرغم من عدم الاعتراض على ما حدث في الجزائر قالت ماركريت أنها تعبر عن اهتمامها الشديد وقلقها من الأوضاع القائمة وان كانت تريد أن تحدد موقف الولايات المتحدة مما يسمى التطرف الديني أو الأصوليين في التالي:

١. أن استخدام تعبير الأصوليين يتم بصور ومفاهيم مختلفة وهو يعنى عدة مفاهيم دينية وسياسية واجتماعية ولا يمكن وصف كل الاتجاهات بأنها أصولية وما ينطبق على المجتمع يختلف عن مجتمع آخر.
٢. إن الولايات المتحدة الامريكية لها علاقات ممتازة مع عدد من الدول الإسلامية او الدول التي تلتزم بالدين الإسلامي وتحترمه وسوف تستمر تلك العلاقات.
٣. تؤمن الولايات المتحدة بأهمية التمسك بالعلاقات السلمية بين الدول المتجاورة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية وتعمل مع كل الأطراف التي تلتزم بهذه المبادئ[٢٦].

إن الواقع السياسي المرير أدى الى نشوب صراع بين مختلف القوى السياسية الجزائرية بهيئاتها التنفيذية والتشريعية ومؤسستها العسكرية واتسع هذا الصراع ليأخذ ابعاداً دولية وإقليمية وخصوصاً بعد أن طال الأجانب المقيمين في الجزائر ولا يجب أن ننسى الموقع الستراتيجي للجزائر وثرواتها النفطية الهائلة وقربها من الأسواق الأوربية، الذي أدى بالولايات المتحدة أن تلعب دوراً محورياً في تلك الأزمة وبهذا الصدد فقد علقت صحيفة الليموند الفرنسية بالقول: ((إن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر)) فقد عرقلت الولايات المتحدة الامريكية الجهود الفرنسية لاستعادة الجزائر الى حضنها وتأليب التيار الإسلامي ضد المصالح الفرنسية في الجزائر خصوصاً ان للولايات المتحدة الامريكية التجربة الطويلة في سنوات الحرب الباردة عندما استخدمت الورقة الإسلامية كأداة ضغط ضد الأفكار الشيوعية والسياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي (مثل افغانستان)[٢٧].

وبعد تسلم محمد بوضياف[٢٨] مقاليد الحكم في الجزائر ازداد التدخل الأمريكي في الجزائر من خلال تقويض المصالح الفرنسية عن طريق دعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعلامياً خاصةً مع زيادة دوامة العنف والتدهور الاقتصادي الذي أدى الى تهاوي النظام السياسي الجزائري. فرأت الولايات المتحدة الامريكية إمكانية قيام حكم إسلامي معتدل مدعوم من المملكة العربية السعودية والذي سيؤدي أيضاً الى اقتلاع الجذور الثقافية الفرنسية، فقد أشارت صحيفة الفيكارو الفرنسية بالقول: ((إن حلفاءنا الأمريكيين يؤيدون الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وان اياً من الأمريكيين في الجزائر لم يقتل على أيدي المتشددين الإسلاميين، بل أن المعلومات تؤكد إن بعض الدبلوماسيين الأمريكيين قد اجتمعوا مرات عديدة مع أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج كما سمحت السلطات الامريكية لزعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الإقامة في مدينة شيكاغو))[٢٩].

لقد دعت الولايات المتحدة الامريكية الحكومة الجزائرية الى احترام حقوق الإنسان والعودة الى المسار الديمقراطي حيث وجه (وارن كريستوفر) وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٥ جملة من الانتقادات الى فترة حكم الرئيس محمد بوضياف ورئيس الوزراء رضا مالك[٣٠] مؤكداً ((بأن هناك إمكانية أمام الرئيس الأمين زروال[٣١] لبناء علاقات الثقة المشروطة بإحترام حقوق الإنسان والعودة الى المسار الديمقراطي وانفتاح السوق والتي تتضمن قبل كل شيء من وجهة النظر الامريكية الاذعان لقواعد وشروط صندوق النقد الدولي)) وجدولة ديون الجزائر للحصول على قروض ومساعدات أخرى. ووجهت الولايات المتحدة مذكرة نصائح للحكومة الجزائرية تحتوي على أربعة نقاط:

١. ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية.
٢. استئناف العملية الانتخابية.
٣. اجراء المزيد من الاصلاحات الاقتصادية.
٤. احترام حقوق الانسان[٣٢].

شهد عام ١٩٩٥ تطورات مهمة من خلال رفع الدعم الامريكي عن القضايا الاسلامية خاصةً بعد انتخاب الرئيس الأمين زروال رئيساً للجمهورية الذي عمل على إبادة الجماعة الإسلامية المسلحة حيث ازدادت زيارات المسؤولين الامريكان الى الجزائر ورفعت مبادرة ازنستات[٣٣]، من اجل الجزائر والتي رفعتها الى مرتبة الدولة المحورية في المنطقة واعتبرت الجزائر نموذجاً للتعاون الايجابي خدمة للسلم العالمي[٣٤].

وقام الرئيس الجزائري الأمين زروال بتعديل الدستور الجزائري وإجراء انتخابات برلمانية والذي رأته الولايات المتحدة خطوة ايجابية ودعت الحكومة الجزائرية الى السماح للأحزاب الرئيسية بالمشاركة في العملية السياسية رغم رفض الحكومة السماح للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمشاركة في الانتخابات، فقد عقد الرئيس الجزائري الأمين زروال اجتماعاً مع ممثلي (١٢ حزباً)

للاتفاق معهم على موعد للانتخابات البرلمانية في نهاية ايار وبداية حزيران من عام ١٩٩٥ وحثت الولايات المتحدة الحكومة الجزائرية على فتح باب الانتخابات للجميع وعدم عزل أي جهة إذا كانت الحكومة الجزائرية تريد انهاء الحرب الاهلية[٣٥].

الخاتمة

مرت العلاقات الجزائرية الامريكية بمرحلتين مهمتين:

ابتدأت المرحلة الأولى من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٨ وامتازت هذه المرحلة بتوتر العلاقات السياسية بين الطرفين، حيث قامت الجزائر بإيواء المعارضين لسياسة الولايات، كما سمحت للأسطول السوفيتي بالتواجد في البحر الأبيض المتوسط جنباً الى جنب مع الأسطول الأمريكي السادس وذلك للحفاظ على توازن القوى في المنطقة. لكن من الناحية الاقتصادية فقد استمرت الشركات النفطية الامريكية بتقديم عروضها للاستثمار في الجزائر كما ورد في صحيفة نيويورك تايمز الامريكية بتعليقها على ذلك بالقول: ((إن الوجود الأمريكي في الجزائر هو أهم وأضخم وجود اقتصادي في القارة الأفريقية رغم عدم وجود علاقات سياسية بين البلدين)).

أما المرحلة الثانية فابتدأت من عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٥ وامتازت هذه المرحلة بتحسن العلاقات السياسية بين الطرفين خاصةً بعد قيام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بالمساعي الحسنة للإفراج عن (٥٠ دبلوماسيا امريكياً) كانوا محتجزين في ايران فضلاً عن قيام الرئيس الجزائري بزيارات عديدة الى الولايات المتحدة حيث قال في هذا الصدد: ((عرفت الان اين تكمن مصلحة الجزائر)) بالمقابل قامت الدبلوماسية الامريكية بعدة زيارات الى الجزائر لدراسة إمكانية زيادة الاستثمارات النفطية في الجزائر.

ويمكن القول أن موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه الجزائر كان متذبذباً من الأحداث التي وقعت فيها فكانت تارة تدعم المجلس الأعلى

للدول وتارة تدعم الجبهة الإسلامية للإنقاذ متمسكة بالقول: ((يجب العودة الى خيار الشعب)) ولكنها كانت ترى ضرورة الحفاظ على حليف ستراتيجي مهم في الوطن العربي والقارة الأفريقية بغض النظر عن ((من يحكم الجزائر)) العسكر ام الإسلاميين؟ اما مسألة الديمقراطية فقد كانت بعيدة كل البعد عن مصالحها الستراتيجية التي تعد الأهم فحين تمكن العسكر من السيطرة على الحكم في الجزائر رفعت يدها عن دعم القضايا الإسلامية لكنها طالبت الحكومة الجزائرية بإشراك جميع المكونات السياسية في الحكم لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد.

Algerian- U.S Relations
١٩٦٢-١٩٩٥

Dr. Saad Tawfik Aziz Al- Bazaz
Lecturer, college of Arts. Mosul university

Abstract

The United States sought since the independence of Algeria to activate its role and influence in Algeria, even though it has been unable to budge economic influence of France in Algeria, but the political and economic influence, imposing constantly, meets us all reason to believe that Algeria, were not an area closed to U.S. influence in any an era of contemporary eras.

Algerian-American relations went through two important phases: the first phase began from ١٩٦٢ to ١٩٧٨ and this stage was characterized by tense relations between the political parties. The second phase began from ١٩٩٢ until ١٩٩٥ and was characterized by the improvement of political relations between the two parties and to the extent of

exchange of visits between the two sides, but the U.S. position was wobbling from the events that took place in Algeria was sometimes supports the Supreme Council of the States and sometimes supporting the Islamic Salvation Front but it was deemed necessary to maintain an important strategic ally in the Arab and the African continent, regardless of who governs Algeria.

المصادر والهوامش

(١) سني محمد امين: الجزائر المدركات الإستراتيجية الأمريكية، مركز الشرق العربي للدراسات الإستراتيجية والحضارية، www.asharqalarabi,org (لندن، ٢٠١٠).

(٢) ولد في بلة مارينا قرب وهران عام ١٩١٦ وتعلم بها ثم التحق بالجيش الفرنسي ورقي الى ضابط وشارك في الحرب العالمية الثانية، ثم عاد الى الجزائر عام ١٩٤٦، وانتخب نائباً بالمجلس البلدي عن حركة انصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب) ثم اشترك عام ١٩٤٩ بالمنظمة السرية لحزب الشعب وقاد قطاع وهران واشترك بمهاجمة المصالح الفرنسية حيث قبض عليه وحكم سبعة سنوات سجن، لكنه تمكن من الفرار عام ١٩٥٢ وذهب الى القاهرة ثم التحق بالثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، وتم اختطافة في الجو مع أربعة من زملائه على ايدي الفرنسيين وكانوا في طريقهم الى تونس عام ١٩٥٦ وسجن لمدة ستة سنوات ثم افرج عنه عام عام ١٩٦٢ وعاد الى الجزائر ليتولى رئاسة الجمهورية.للمزيد من المعلومات انظر: كفاح عباس رمضان الحمداني: الجزائر في عهد هواري بومدين ١٩٦٥–١٩٨٧، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاداب، (الموصل، ٢٠٠٧)، ص٧-٨؛ روبير ميرل:مذكرات احمد بن بلة، ترجمة عفيف الاخضر، منشورات دار الآداب، (بيروت، ١٩٧٩)، ص٦-٨.

(٣) شبكة المعلومات الاسلامية: العلاقات الجزائرية الامريكية، www.islamicn.net.

(٤) احمد منصور: الرئيس احمد بن بيلا يكشف عن اسرار الثورة الجزائر،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت،٢٠٠٧)، ص٢٦٩–٢٧٠.

(٥) مجلة البترول: "فشل المفاوضات مع الباسو يقلب برنامج تصدير الغاز الجزائري"، العدد (٤)، السنة (١٧)، شركة المطبوعات العربية،(باريس، ١٩٨١)، ص٣٢.

(٦) ولد عام ١٩٣٧ في الغرب الجزائري وكان عضواً في فدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني وسكرتير دولة في الاشغال العامة في عام ١٩٦٤ في ظل حكم بن بلا ومن ثم عين رئيساً لمؤسسة سوناطراك في عام ١٩٦٦، ودمجت وظائفه مع وزير الطاقة والصناعات البتروكمياوية من عام (١٩٧٧-١٩٧٩). ابعد عن السلطة في عام ١٩٧٩ ثم عين وزيراً للمالية في عام ١٩٨٨ ومن ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٩١.للمزيد من المعلومات انظر: ناظم عبد الواحد الجاسور:الجزائر محنة الدولة ومحنة الاسلام السياسي، دار المسيرة، (عمان، ٢٠٠١)، ص١٩٩.

(٧) مجلة البترول:" لجنة تحقيق حول عقد سوناطراك–الباسو تتهم الشركة الامريكية بنهب الغاز الجزائري"، العدد (٣)، السنة (١٧)، شركة المطبوعات العربية، (باريس، ١٩٨١)، ص٤٤.

(٨) للمزيد حول النتائج التي استخلصتها الجمعية الوطنية حول تحقيقها ينظر: مجلة البترول: "وثائق،النتائج التي استخلصتها الجمعية الشعبية الوطنية الجزائرية من تحقيقها حول عقد سوناطراك – الباسو"، العدد (٣)، السنة (١٧)، شركة المطبوعات العربية، (باريس، ١٩٨١)، ص٥٤.

(٩) مجلة الاقتصادي العربي: "ازدياد حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول العربية "، العدد (٤٧)، دار الصحافة العربية، (لندن، ١٩٨٠)، ص٢٧.

(١٠) باسكال انطوني: "استئناف المفاوضات الامريكية –الجزائرية حول اسعار الغاز"،مجلة البترول،العدد (١٠)، السنة (١٧)، شركة المطبوعات العربية، (باريس، ١٩٨١)، ص ٢٨-٢٩.

(١١) مجلة البترول:" قضايا غازية بين الجزائر والولايات المتحدة"، العدد (٩)، السنة (١٨)، منشورات العالم العربي، (فرنسا، ١٩٨٢)، ص٤٢-٤٣.

(١٢) وهو محمد ابراهيم بو خروبة اما هواري بو مدين فهو الاسم الحركي الذي اتخذه خلال الثورة الجزائرية ولد في منطقة بني عدي عام ١٩٣٢ من عائلة ريفية فقيرة في قسنطينة ثم التحق بالكتاب في الرابعة من عمره ثم التحق بالمدرسة الابتدائية في السادسة من عمره، وفي عام ١٩٤٨ ختم القرآن الكريم وأصبح يدرس أبناء قريته، واستدعي للخدمة في الجيش الفرنسي إلا انه هرب الى تونس فدرس في جامع الزيتونة ثم ذهب الى مصر عام ١٩٥١، حيث درس في الازهر وعمل في مكتب المغرب العربي، ثم درس في الصين وموسكو وبغداد، وعند اندلا ع الثورة الجزائرية التحق بها عام ١٩٥٤ وأصبح يدرب ويشكل الخلايا العسكرية خاصة في عامي ١٩٥٦-١٩٥٧ ثم اصبح في عام ١٩٦٣ نائباً لرئيس الجمهورية وفي عام ١٩٦٥ أصبح رئيساً للجمهورية بعد قيامه بالانقلاب على الرئيس احمد بن بلة.للمزيد من المعلومات انظر: سعد توفيق عزيز البزاز: الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد التحولات الداخلية والخارجية وأثرها في العلاقات الدولية، ايلة للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١٠)، ص٢١؛ هواري بومدين: الشبكة العالمية للمعلومات، www.yabeyrouth.com.

(١٣) ويتبين الموقف الشعبي الجزائري من خلال محاضرة الدكتور محمد مهدي رئيس جمعية الصداقة العربية الامريكية في ٩ /ايار/١٩٧٩ بالمركز الثقافي الإسلامي بالعاصمة الجزائر وبعنوان ((تغلغل الإعلام الصهيوني في امريكا وما يجب على العرب ازاء ذلك))، وقد ركزت المحاضرة على دور الإعلام العربي في محاربة اسرائيل وتوجيه ذلك نحو المواطن الأمريكي، الذي يقدم العون والدعم المادي والعسكري لإسرائيل وبسخاء .للمزيد من المعلومات انظر: حسن بهلول: مجلة الثقافة، العدد (٥١)، وزارة الاعلام والثقافة، (الجزائر، ١٩٧٩)، ص١٤٢.

(١٤) عبد الاله بلقزيز: "الولايات المتحدة الامريكية والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٥٩)، السنة (٢٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٠)، ص٤٥.

(١٥) ولد عام ١٩٢٨ في منطقة العين الكبيرة وقد انتمى الى حزب الشعب الجزائري وحركة التحرير الديمقراطية وقد قاد جمعية الطلبة الوطنيين وقد اصبح بعد الاستقلال اول رئيس لسوناطراك، وبعد انقلاب بومدين اصبح وزير الصناعة والطاقة من عام ١٩٦٥-١٩٧٧ ثم وزيراً للصناعات الخفيفة في عام ١٩٧٩ وكان له تأثير كبير خلال الاربعة عشر عاماً على السياسة الصناعية، وقد استبعد من السلطة على اثر استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ١٩٩٢. للمزيد من المعلومات انظر: الجاسور، المصدر السابق، ص١٩٦.

(١٦) مها ناجي حسين: العلاقات الجزائرية –السوفيتية دراسة تاريخية في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية (١٩٦٢-١٩٧٨)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية التربية بنات، (بغداد، ٢٠٠٧)، ص٣٤٦.

(١٧) حسن طوالبة:العنف والارهاب من منظور الاسلام السياسي مصر والجزائر نموذجاً، عالم الكتب الحديث،(عمان، ٢٠٠٥)، ص١٥٩-١٦٠.

(١٨) ولد عام ١٩٢٩ في قرية بو ثلجا في ولاية عنابة من اسرة متواضعة وفي شبابه مارس مهناً مختلفة ثم التحق بالجيش الفرنسي والتحق عام ١٩٥٥ بالثورة الجزائرية وأصبح عام ١٩٦٥ في مجلس قيادة الثورة واختير خلفاً للرئيس بومدين لانه اكبر الضباط سناً وأصبح رئيساً للجزائر عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٩ وضع دستوراً للبلاد وفي عام ١٩٩٢ قدم استقالته.للمزيد من المعلومات انظر: البزاز، المصدر السابق،ص٤١–٤٢.

(١٩) عوض عثمان: العلاقات الجزائرية –الإيرانية من القطيعة الى بدايات الانفراج، موقع البينة، الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنيت)، www.AlBayna.net.

(٢٠) حركة إسلامية مسلحة قام بها مصطفى بويعلي عام ١٩٨٢ وقامت ببعض العمليات المحدودة الا إن تأثيرها الإعلامي كان كبيراً وكانت النواة الأولى للحركات الإسلامية المسلحة وقد ضمت هذه الحركة العديد من الفئات الاجتماعية للمجتمع الجزائري قادت الحكومة الجزائرية عدة حملات للقضاء على تلك الحركة وتمكنت فعلاً من القضاء على بويعلي في عام

١٩٨٧.للمزيد من المعلومات انظر: لياس بوكراع: الجزائر الرعب المقدس، دار الفارابي، (بيروت، ٢٠٠٣)، ص٢٣٥-٢٣٦.

(٢١) يحيى ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بو تفليقة، www.nashiri.net، ٢٠٠٣، ص٢١.

(٢٢) تمام مكرم البرازي: من منع قيام دولة جند الله في الجزائر؟، مكتبة مدبولي،(القاهرة، ٢٠٠٢)، ص٥٦-٥٧.

(٢٣) البرازي، المصدر نفسه،ص٥٨.

(٢٤) المصدر نفسه،ص٥٩–٦٢.

(٢٥) لبلقزيز، المصدر السابق، ص٤١-٤٧.

(٢٦) تمام مكرم البرازي:الجزائر تحت حكم العسكر من زروال الى بوتفليقة، مكتبة مدبولي، (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص٥٩.

(٢٧) البرازي، من منع قيام..، المصدر السابق، ص١٧٩-١٨٠.

(٢٨) الجاسور، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥٩.

(٢٩) ولد عام ١٩١٩ في مدينة هدنة حيث انتمى الى حزب الشعب عام ١٩٤٥ ثم ساهم في تأسيس اللجنة الثورية التي انطلقت منها جبهة التحرير الوطني الجزائري عام ١٩٥٤، ثم اعتقل على ايدي السلطات الفرنسية عام ١٩٥٦، ثم دخل في صراع مع احمد بن بلة الذي ادى به الى اللجوء الى الخارج عام ١٩٦٣ ثم عاد الى الجزائر عام ١٩٩٢ ليتسلم رئاسة المجلس الأعلى للدولة بعد استقالة الشاذلي بن جديد.للمزيد من المعلومات انظر:محمد بوضياف: شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)،على موقع ويكيبيديا الالكتروني، الموسوعة الحرة، www.wikpdia.com، ص١.

(٣٠) الجاسور، المصدر السابق، ١٦٠.

(٣١) ولد في باتنا عام ١٩٢٩ وأصبح في الاتحاد العام للمسلمين الجزائريين وأصبح رئيس صحيفة المجاهدين خلال حرب الاستقلال، ثم أصبح وزيراً للإعلام والثقافة عام ١٩٧٧ وفي عام ١٩٧٩ أصبح وزيراً للخارجية، وعين رئيساً للوزراء عام ١٩٩٣.للمزيد من المعلومات انظر: الجاسور، المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٣٢) ولد عام ١٩٤١ في باثنا وكان ضابطاً في الجيش الوطني، تقلد عدة مناصب عسكرية مثل قائد المدرسة العسكرية عام ١٩٧٤ وقائد لواء عام ١٩٧٥، وقائد القوة الجوية عام ١٩٨٠ وقائد المنطقة العسكرية الخامسة عام ١٩٨٧، وعين سفيراً للجزائر في رومانيا عام ١٩٩٠، ثم اصبح عضواً في المجلس الاعلى للدولة عام ١٩٩٤ واصبح رئيساً للجزائر عام ١٩٩٥. اليامين زروال: شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، على موقع ويكيبديا، الموسوعة الحرة، www.wikpidia.com.

(٣٣) الجاسور، المصدر السابق، ص١٥٩-١٦١.

(٣٤) نائب وزير الخارجية الامريكي الذي اقترح بعقد شراكة امريكية مغاربية عام ١٩٩٨.

(٣٥) فاطمة الزهراء الفيلالي: الجزائر وقضايا الامن في حوض المتوسط:الواقع والافاق،مجلة شؤون الاوسط، العدد (١٣٥)، السنة (٢٠)، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بيروت، ٢٠١٠)، ص١٥٨.